



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة القطاعات الإنتاجية

حول

مشروع قانون رقم 81.21 بتعديل وتميم القانون رقم 40.80

المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي

مقرر اللجنة

بوبكر اعبيد

رئيس اللجنة

عثمان الطرمونية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2021 – 2022

- دورة أبريل 2022 -

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

محتوى التقرير

- 1- بطاقة تقنية
- 2- التقديم العام ،
- 3- عرض السيد الوزير،
- 4- مشروع القانون كما أحيل على اللجنة وو افقت عليه بدون تعديل،
- 5- أوراق حضور السادة المستشارين لاجتماع اللجنة حول مشروع القانون.

بطاقة تقنية

- رئيس اللجنة : المستشار عثمان الطرمونية
- مقرر اللجنة : المستشار أبو بكر اعبيد
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:
- تاريخ التصويت على مشروع القانون: 26 أبريل 2022
- عدد الاجتماعات: 02
- نتيجة التصويت على مشروع القانون: الإجماع بدون تعديل
- عدد ساعات العمل: 3 ساعات و30 دقيقة.
- الطاقم الإداري الذي أعد التقرير:
 - ❖ السيدة زهيرة زكي: رئيسة مصلحة اللجنة
 - ❖ السيد محمد ادعيجو
 - ❖ السيد أحمد جمالي
 - ❖ السيدة رجاء النيازبي

تقديم عالم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته

لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 81.21 بتغيير

وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون من خلال عقدها لاجتماعين

متتاليين الأول بتاريخ 19 أبريل 2022 برئاسة السيد كمال بنخالد النائب

الثاني لرئيس اللجنة، والثاني بتاريخ 26 أبريل 2022 برئاسة السيد عثمان

الطرمونية رئيس اللجنة وبحضور السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد

البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الذي تطرق في مستهل عرضه

التقديمي للمشروع إلى أهم محطات إحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي لما

يزيد عن أكثر من مائة سنة منذ سنة 1914 إلى حدود السنة الجارية 2022، كما عرج على مراحل البرنامج المستقبلي للمعهد (2021-2024) وفقاً لرؤية واضحة تهدف إلى الزيادة في الإنتاجية (50%+)، تطوير أصناف جديدة وتنمية إنتاج الفلاحي وكذلك تطوير الزراعة البيولوجية (100 ألف هكتار)، والزراعة الرقمية وتحسين كفاءة استعمال المياه والحفاظ على التربة (+1.5 مليون هكتار من البذر المباشر).

وفي معرض بسطه لأهم مضامين مشروع هذا القانون، أكد السيد الوزير أن الهدف من هذا المشروع يرتكز أساساً على دعم وتعزيز مكانة المعهد الوطني للبحث الزراعي لمواكبة التطورات الهامة التي ميزت محیطه الخارجي عبر توجهات وأهداف الاستراتيجيات الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال برامج ومشاريع ومخططات فلاحية جهوية وبرامج تنمية سلاسل الإنتاج، وأيضاً من خلال إستراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية وتطوير وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي.

وتابع السيد الوزير أن تقوية وتعزيز مكانة المعهد نابعة من محیطه الداخلي أيضاً عن طريق دعوة المجلس الإداري خلال اجتماعاته الأخيرة إلى

إرساء تنظيم أكثر ملائمة مع خصوصيات المعهد، وتطوير أنشطة بحثية وتسويقية جديدة، وكذلك القيام ببيع نتائجه وأبحاثه علاوة على العمل على تطوير القدرات التقنية والبشرية.

كما أكد السيد الوزير على أن الأهداف المتداولة من تعديل القانون تروم أساسا إنتاج معرفة وتقنيات ملائمة بشكل أفضل لاحتياجات القطاع ولاحتياجات الجهات ونقلها إلى المهنيين للرفع من القيمة المضافة ،والعمل على تقوية وتعزيز دور ومكانة المعهد كفاعل رئيسي يساهم بفاعليته في المجهود الوطني في التكوين من خلال الإشراف على أطروحتات طلبة الدكتوراه والماستر وغيرها من مشاريع نهاية الدراسة، ومراجعة مهام المعهد مع إبراز المهام الرئيسية وإدراج مهام جديدة أكثر ملائمة مع تطور محیطه، ووضع تنظيم هيكلی محفز للمستخدمين وأكثر ملائمة لمکانته ولخصوصیته كمعهد وطني للبحث الزراعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والساسة الوزراء المحترمون،

السيدات والساسة المستشارون المحترمون،

خلال الاجتماع الموالي للجنة المنعقد بتاريخ 26 أبريل 2022 والمخصص

لمواصلة دراسة مشروع القانون السالف الذكر تطرق السيدات والساسة

المستشارون إلى عدة قضايا وجوانب مهمة تنم عن الرغبة في النهوض والرقي

بالاختصاصات والمهام الموكولة للمعهد الوطني للبحث الزراعي حتى يتبوأ

المكانة المرجوة وينخرط في صلب مخطط التنمية الفلاحية ومواكبة الأوراش

الكبير ضمن الإستراتيجية الوطنية _الجيل الأخضر 2020-2030_

والمساهمة في إرساء دعائم الأبحاث والدراسات العلمية لمساعدة على تنفيذ

الأهداف الطموحة لهذه الإستراتيجية.

وبالرغم من إشادتهم بحجم المستجدات التشريعية الواردة بالمشروع

والهادفة إلى مراجعة مهام المعهد وتعزيز مكانته ودوره داخل منظومة البحث

العلمي، اقترح السيدات والساسة المستشارون تبني وعميم المقاربة المحلية

مزيد من الدقة والتحري على نتائج الأبحاث والدراسات، وحصر الأبحاث والدراسات الكبرى وأساسية للمعهد وربطها بالإستراتيجية القطاعية الوطنية.

وارتباطاً بدور المعهد في عملية التكوين والتأطير والمواكبة شدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة مأسسة عملية التنسيق في علاقة المعهد بباقي الجهات المعنية بالتكوين والإرشاد والاستشارة كي يتسمى تيسير عملية تسويق الأبحاث، عن طريق عقد شراكات مع مؤسسات خاصة، وتعزيز المشاركة في المعارض والملتقيات والتظاهرات الفلاحية على الصعيد الوطني والجهوي والدولي.

كما أبدوا اهتماماً بعمل المعهد على تحديد تسعيرة مقابل الخدمات المنجزة من طرفه كإعداد الدراسات والأبحاث لأجل تعزيز المداخيل وتأمين الخدمات بشكل متوازي، دون إغفالهم العناية بالعنصر البشري كمكون محوري وتنمية قدراته وإمكانياته العلمية والمادية.

وأكَدَ السيدات والسادة المستشارون على دور المعهد في بحث الحلول الناجعة والمستدامة لأصناف الزراعات البديلة المقاومة لقسوة الطبيعة وندرة التساقطات وعدم انتظامها، والمستجيبة للتغيرات المناخية وتفاقمها.

كما شددوا على أهمية تثمين مراكز الأبحاث والدراسات وتنمية دور المختبرات وتأهيلها وإشراكها في إيجاد بدائل للزراعة الحالية بأصناف جديدة أكثر مقاومة ضاربين المثل بالحوامض ونبتة الصبار.

ومن جهة أخرى تم التنبية إلى:

- ضرورة عقد شراكة بين المعهد والقطاع الخاص لبلورة تصور فعال للنهوض بورش البحث العلمي.

- تقوية دور الموارد البشرية والمالية والرفع من قيمة المداخيل وتنويعها.

- سن رسم فلحي كمساهمة في تشجيع البحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والساسة الوزراء المحترمون،

السيدات والساسة المستشارون المحترمون،

في إطار جوابه على مداخلات السيدات والساسة المستشارين، أوضح

السيد الوزير أن عملية تشجيع البحث العلمي بالمعهد الوطني للبحث الزراعي

وتهميته تدخل في نطاق عزم الوزارة فتح ورش هام لتحقيق الأمن الغذائي

بسن عدد من الآليات لإرساء دعائم السيادة الغذائية ببلادنا انسجاما مع

روح الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، ثم

العمل على توفير مخزون احتياطي ذو بعد استراتيجي.

وزاد كذلك أن انتهاج آلية البحث العلمي لا ينبغي اقتصارها على البعد

التنموي فقط بل لابد من إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي بتكرис أسس

ودعائم البحث العلمي عن طريق دعم وتشجيع الدراسات والتجارب المخبرية

في أفق الرفع من قيمة المنتوج وتهميته.

وبخصوص دور المعهد في البحث عن الزراعات البديلة، كشف السيد الوزير عن حجم المجهودات التي تم بذلها من أجل محاربة الحشرة القرمزية التي دمرت نبتة الصبار وكبدت المنتجين خسائر فادحة، إذ خصصت لها إمكانيات واعتمادات مالية مهمة توجت بإيجاد حلول كفيلة ومناسبة بعد مسار من البحث والدراسة استمر لدة أربع سنوات ، كما تطرق أيضا إلى معالجة عدد من المشاكل والصعوبات التي شهدتها بعض المزروعات كأشجار الزيتون والورديات وأشجار اللوز والخوخ، وأشجار النخيل.

أما فيما يتعلق بتسويق الأبحاث المنجزة من قبل المعهد، أعلن السيد الوزير أن تحقيق هذا المبتغى سيخضع للمعايير المعمول بها بمراكز الأبحاث والدراسات الدولية، علما بأن أبرز مستجدات مهام المعهد تدرج في إطار دعم الحكومة وإقامة شراكات بمعية باقي الفاعلين الآخرين، إلى جانب تدخله في التكوين وفي تدريب الدكتورة والمهندسين.

وفي تفاعله مع الناشر المثار حول تدخل المعهد لإيجاد حلول بشأن الزراعات البديلة، أفاد السيد الوزير أن هذا الورش يقتضي لتنزيله مزيدا من الدراسة لمآلاته وأبعاد إستراتيجية لها ارتباط قوي بالتغييرات المناخية وندرة

التساقطات مؤكدا على أهمية المقتضيات الواردة ضمن هذا القانون والتي من شأنها تحين مهام المعهد وبالتحديد الشق المرتبط ببنك الجينات الوراثية حيوانية كانت أم نباتية التي ستتشكل ركيزة مهمة للتغلب على جميع الإكراهات والصعوبات الطبيعية منها والمناخية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عند عرض المادة الفريدة من مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتميم

القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي على

التصويت وافقت عليها اللجنة وعلى المشروع برمته بدون تعديل بالإجماع.

مقرر اللجنة

أبو بكر عبيد

عمر العميد الوزير

المملكة المغربية
+MA+ | مَلْكُوتُ الْمَرْقَبِ
ROYAUME DU MAROC



وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

+C+O+I + +X+O+ +X+C+ +K+H+L +C+O+L +X+K+

Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

تقديم

مشروع قانون رقم 81.21 بتعديل وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق
 بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي

لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين
19 ابريل 2022



المعهد الوطني للبحث الزراعي
Institut National de la Recherche Agronomique

أكثر من مائة سنة من البحث في خدمة الفلاحة الوطنية



أرقام أساسية

23

ميدان تجارب

ضيغات تغطي جل الانظمة البيئية، وتهتم بالتحسين الوراثي، وتطوير تقنيات الانتاج واظهارها وكذا حفظ الانواع الوراثية النباتية

10

مراكز جهوية للبحث الزراعي

تمثل الإدارة المركزية في الجهات وتتوفر بنية تحتية متقدمة للبحث والتطوير في خدمة فرق البحث بالمعهد وشركائهم

35,2 مليون درهم

معدل المداخيل السنوية للمعهد

خلال الفترة 2017-2020 ، تمثل بالخصوص عائدات بيع الموارد الجينية ومساهمات مالية خارج المنحة العمومية لمشاريع البحث والتطوير

276 مليون درهم

معدل الميزانية السنوية للمعهد

خلال الفترة 2017-2020 ، تمثل فيها ميزانية الاستثمار حوالي 38%

448

من الطلبة الباحثين المؤطرين

في أسلاك الماستر والدكتوراه خلال الفترة 2017-2020

170

باحث

ضمن 625 مستخدم من بينهم 115 تقني (2020)

مراحل البرنامج المستقبلي 2024-2021



السياق العام لتعديل القانون

يأتي مشروع هذا القانون بهدف دعم وتعزيز مكانة المعهد الزراعي لمواكبة التطورات الهامة التي ميزت:

□ محیطه الخارجي من خلال :

- توجهات وأهداف الاستراتيجيات الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال برامج ومشاريع وخططات فلاحية جهوية وبرامج تنمية سلاسل الإنتاج؛
- استراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية؛
- النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي (SNFRA) الذي يدعو الشركاء الأربعة الرئисيين إلى العمل بطريقة موحدة ومتكلمة حول الموضوعات الاستراتيجية؛
- تطوير وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي؛

السياق العام لتعديل القانون (تابع)

□ محطيه الداخلي وخاصة :

- دعوة المجلس الإداري للمعهد الوطني للبحث الزراعي خلال اجتماعاته الأخيرة إلى إرساء تنظيم أكثر ملاءمة مع خصوصيات المعهد الوطني للبحث؛
- تطوير أنشطة بحثية وتسويقية جديدة؛
- القيام ببيع نتائج أبحاثه وكذلك الدراسات والأشغال التي يقوم بها؛
- تطوير القدرات التقنية والبشرية للمعهد.

الأهداف المتوقعة من تعديل القانون

- إنتاج معرفة ملائمة بشكل أفضل لاحتياجات القطاع ونقل هذه المعرفة إلى المهنيين؛
- إنتاج تقنيات ملائمة بشكل أفضل لاحتياجات الجهات من أجل الرفع من القيمة المضافة وتحقيق أهداف الإنتاج. و ذلك في إطار برنامج الأبحاث المتوسط الأجل القائم على نهج سلاسل الإنتاج؛
- تقوية وتعزيز مكانة المعهد كفاعل رئيسي يساهم بفاعلية في المجهود الوطني في التكوين، من خلال الإشراف على أطروحتات طلبة الدكتوراه والماستر وغيرها من مشاريع نهاية الدراسة، وكذلك عبر تنشيط ندوات وإعطاء دروس في الجامعات والمعاهد والمدارس؛
- مراجعة مهام المعهد في ضل وجود مؤسسات وهيأكل أخرى تابعة لوزارة الفلاحة من أجل تنسيق وتفاعل أفضل؛
- إبراز المهام الرئيسية للمعهد مع إدراج مهام جديدة أكثر ملائمة مع تطور محبيه؛
- وضع تنظيم هيكلی محفز لمستخدمي المعهد وأكثر ملائمة لمكانته ولخصوصيته كمعهد وطني للبحث الزراعي.

اهم ما جاء به مشروع هذا القانون

جاء مشروع هذا القانون خاصة بهدف مراجعة مهام المعهد قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي وذلك من خلال إعادة صياغة وتحيين المهام الحالية للمعهد وكذا إدراج مهام جديدة.

وعليه، سيكلف المعهد بموجب مشروع هذا القانون بالقيام بالمهام التالية :

- إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة للفلاحة وتربية الماشي؛
- مباشرة الدراسات الاستطلاعية، خاصة، الدراسات المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها صلة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني؛
- إجراء تجارب في شأن المزروعات الجديدة أو الرامية إلى تحسين الإنتاج النباتي والحيواني، وبصفة عامة، مباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية أو التي تتعلق بإعداد أساليب تحويل قصد تثمين المنتوجات النباتية والحيوانية واستعمالها؛

أهم ما جاء به مشروع القانون : مراجعة مهام المعهد

- المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة في المجهود الوطني في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتربين؛
- العمل، في إطار اختصاصاته، على مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لحساب الدولة أو الهيئات العمومية أو الخاصة؛
- العمل على نشر المعرف والابتكارات في مجال البحث التي تدخل ضمن اختصاصاته، بكل الوسائل المناسبة.
- تحديد كيفيات تطبيق نتائج الأبحاث التي ينجذبها ومواكبة نقلها لفائدة الفاعلين المعنيين.
- المبادرة، في إطار مهامه، إلى وضع والمشاركة في برامج تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه ؛
- إيواء وتدبير المجموعة الوطنية للموارد الوراثية النباتية، والموارد الوراثية الحيوانية، والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة طبقا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا المجال.

أهم ما جاء به مشروع القانون : مراجعة مهام المعهد

يمكن للمعهد، من أجل القيام بالمهام المنوطة به، على الخصوص، أن:

- يحدث وحدات البحث أو دعم البحث وتدبيرها؛
- يحدث شركات تابعة له أو يحوز مساهمات في شركات أخرى، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، بغية تثمين أبحاثه؛
- يسوق نتائج أبحاثه؛
- ينظم تظاهرات وطنية ودولية في مجالات اختصاصاته و/أو يشارك فيها؛
- يطور شراكات، في المغرب وفي الخارج، خاصة من خلال إبرام اتفاقيات في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصاته أو في المجالات ذات الصلة.

شكراً

مشروع القانون كما أحيل على اللجنة
ووافقت عليه بدون تعديل

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب



مشروع قانون رقم 81.21
بتغيير وتميم القانون رقم 40.80
المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي

﴿كما وافق عليه مجلس النواب في 11 أبريل 2022﴾

رشيد الطالبي العلوي
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 81.21

بتغيير وتميم القانون رقم 40.80

المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي

مادة فريدة

تنسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الفصل الثاني من القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.204 بتاريخ 3 جمادى الآخرة 1401 (8 أبريل 1981):

«الفصل الثاني: يكلف المعهد الوطني للبحث الزراعي بما يلي:

- «1- إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة للفلاحة وتربية «المواشي»;
 - «2- مباشرة الدراسات الاستطلاعية، خاصة، الدراسات المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها صلة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني؛
 - «3- القيام، من ذات نفسه أو بناء على طلب الأفراد، بإجراء تجارب في شأن المزروعات الجديدة أو الرامية إلى تحسين الإنتاج النباتي والحيواني، وبصفة عامة، مباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية أو التي تتعلق بإعداد أساليب تحويلقصد تثمين المنتوجات النباتية والحيوانية واستعمالها؛
 - «4- المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة في المجهود الوطني في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتدرسين؛
 - «5- العمل، في إطار اختصاصاته، على مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لحساب الدولة أو الهيئات العمومية أو الخاصة؛
 - «6- العمل على نشر المعارف والابتكارات في مجال البحث التي تدخل ضمن اختصاصاته بكل الوسائل المناسبة؛
 - «7- تحديد كيفيات تطبيق نتائج الأبحاث التي ينجزها ومواكبة نقلها لفائدة الفاعلين المعنيين؛
 - «8- المبادرة، في إطار مهامه، إلى وضع والمشاركة في برامج تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه؛
 - «9- إيواء وتدبير المجموعة الوطنية للموارد الوراثية النباتية، والموارد الوراثية الحيوانية، والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة، طبقا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا المجال.
- «يمكن للمعهد، من أجل القيام بالمهام المنوطة به، على الخصوص، أن:
- «- يحدث وحدات البحث أو دعم البحث وتدبيرها؛

«-يحدث شركات تابعة له أو يحوز مساهمات في شركات أخرى، طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل، بغية تثمين أبحاثه؛

«يسوق نتائج أبحاثه؛

«ينظم تظاهرات وطنية ودولية في مجالات اختصاصاته و/أو يشارك فيها؛

«يطور شركات، في المغرب وفي الخارج، خاصة من خلال إبرام اتفاقيات في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصاته أو في المجالات ذات الصلة. »

أوراق إثبات العثور



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الابتدائية

ورقة إثبات حضور السيادات والسلكية المستشارون

AF

عدد الحاضرين في اللجنة:
 عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
 عدد المعذرين:
 عدد المغيبين:
 نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
 المدة الزمنية:

الولاية التشريعية: 2021-2027

السنة التشريعية: 2021-2022

اجتماع رقم:

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 أبريل 2022

على الساعة : مباشرة بعد الجلسة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي. دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتعديل وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي * تدرس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية.

* تدرس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي الماشي.

* تدرس مدى مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والعرقيل التي تطمحها الأئمة المرجعية.

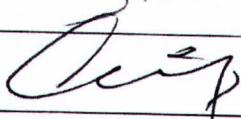
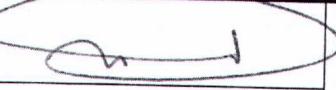
السلكية المستشارون أعضاء المكتب

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	المهمة
احمد ر	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاملية	عثمان الحرمونية	رئيس اللجنة
	فريق الائمة العلم للشغالين بالمغرب	محمد سالم بنمسعود	نائب الأول
الله	فريق التجمع الوطني للأحرار	كمال بنخالد	نائب الثاني
الله	فريق الأصالة والمعاصرة	الشيخ أحmedoui abdellah	نائب الثالث
AB	الفريق الغركي	عبد الله مكاوي	نائب الرابع
	الفريق الاستقلالي	علي الفلاسي	نائب الخامس
D	فريق الائمة العلم لمقاولات المغرب	محمد يوسف العلوي	الأمين
	بمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	أبرشان عبد العميد	مساعد الأمين
خ	الفريق الاشتراكي	أبو بكر اعبيدة	المقرر
	فريق الائمة المغربي للشغل	مریم الهلواني	مساعدة المقرر



السلطة المستشارون أعضاء اللجنة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية
جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي. دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتعديل وتميم القانون رقم 40.80 المتعلّق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي. تدارس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية. تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين وموسي المواشي*. تدارس مدى مساهمة الوكالة الوطنية لمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والعرقيل التي تطّرّحها الأئمّنة المرجعيّة.

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
اعتدار	فريق التجمع الوكاري للأحرار	محمد القندوسي
		كمال أيت ميك
		مصطفى الميسوري
		جواد الهمالي
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسن شميس
		عدي ويحيى
		سيدي الخليل ولد الرشيد
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاونية	أحمد احمد
		سيدي المختار الجمامي
	الفريق العربي	
	الفريق الاشتراكي	يوسف بنجلون
	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	حفيظ براوي
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	أحمد الصغير



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال:

دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي. دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتنغير وتميم

القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي * تدريس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية.

*تدريس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي الماشي.

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
	RNI	كhalid abd el khalek
	RNI	لفصل عبد الله
	RNI	محمد اللوكري
	PAM	الحسين بن الحبيب
	RNI	عبد الرحيم هندرز كريما
	CDT	امان العنصر
	CDT	فاطمة زكاري
	UNTR	حاتم الداودي
	الجمعية الوطنية لحقوق حرائر	أنثراز إبراهيم



ورقة إثبات حضور السيادات والسلامة المستشارون

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الاتجاهية

..... ٨٠ عدد الحاضرين في اللجنة:
..... ١٥ عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة:
..... ١٦ عدد المعذرين:
..... عدد المغيبين:
..... نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة:
..... المدة الزمنية:

الولاية التشريعية: 2027-2021
السنة التشريعية: 2022-2021
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 26 أبريل 2022
على الساعة : مباشرة بعد الجلسة

جدول الأعمال: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي.

- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتعديل وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي
- تدارس وضعيّة المخزون الغذائي والإرتفاع المهوّل لأسعار السلع والخدمات الأساسية .
- تدارس وضعيّة أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي الماشي.

السلامة المستشارون أعضاء المكتب

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم	المهمة
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاونية	عثمان الحصمونية	رئيس اللجنة
	فريق الائتلاف العام للشغالين بالمغرب	محمد سالم بنمسعود	نائب الأول
أحمد	فريق التجمع الوصفي للأحرار	كمال بنخالة	نائب الثاني
	فريق الأصالة والمعاصرة	الشيخ أحمدوا المبدعا	نائب الثالث
	الفريق التحركي	عبد الله مكاوي	نائب الرابع
	الفريق الاستقلالي	علي الفلاحي	نائب الخامس
	فريق الائتلاف العام لمقاولات المغرب	محمد يوسف العلوي	الأمين
	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	أبرشان عبد الرحيم	مساعد الأمين
	الفريق الاشتراكي	أبوبكر اخيبيك	المقرر
	فريق الائتلاف المغربي للشغل	مريم القلواني	مساعدة المقرر



السادة المستشارون أعضاء اللجنة

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

جدول الأعمال: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 يحداث السجل الوطني الفلاحي. مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتنغير

وتنتمي القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي. - تدارس وضعية المخزون الغذائي والارتفاع المنهي لأسعار السلع والخدمات الأساسية.

- تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي الماشي.

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
	فريق التجمع الوصفي للأحرار	محمد القندوسي
		كمال أيت ميك
		مصطفى الميسوري
		جواد الهملاي
	فريق الأصالة والمعاصرة	حسن شمسي
		عدي ويحيى
		سيدي الخليل ولد الرشيد
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعاونية	أحمد احمد
	الفريق المركي	سيدي المختار الجمامي
	الفريق الاشتراكي	يوسف بنجلون
	الإقليم العلم للشغالين بالمغرب	حفظه براي
	فريق الإقليم العام لمقاولات المغرب	أحمد الصغير



المملكة المغربية
البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي. ومشروع قانون رقم 81.21 بتعديل وتميم

القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي. تدرس وضعية المخزون الغذائي والإرتفاع المهول أسعار السلع والخدمات الأساسية. تدرس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي الماشي.

- تدرس مدى مساعدة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والغرافيل التي تطرحها الأئمة المرجعية.

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
	PAN	العيسى بن الحارب
	PT	فاسدي الخليل ولد الربيبة
	PI	حلي الدين لوكيل
	الحركة الشعبية	صابر كعباني
	RNI	محمد الحلواني
	RNI	عادل الحسني
	CDT	فاطمة زكاغ
	VNTM	علوي لبني
	URT	أهال العيون
	USFP	عبد السلام بلقشون